دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية – دراسة حالة بنك الخليج بولاية المسيلة

The role of the economic feasibility study in evaluating investment projects - a case study of the Gulf Bank in the state of M'sila

فتيحة خضار[1*]

Fatiha Khadar[1*]

[1] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)،
fatiha.khadar@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 17-01-2024 تاريخ القبول: 01-03-2024 تاريخ النشر: 31-03-2024

ملخص:

تحتوي هذه الدراسة على مجموعة من الخطوات والمراحل الغرض منها إعطاء صورة للمشروع الاستثماري قبل بدايته حيث أن دراسة الجدوى الاقتصادية دراسة شاملةتسمح بالتعرف على التكاليف والأرباح المتوقعة وكذلك يمكن لدراسة الجدوى الاقتصادية أن تعطي حلولا وبدائل جديدة تفتح فرص محفزة للأشخاص ذوي المشاريع من طرح أفكار وتعديلات مشجعة قد تزيد من الأرباح.

وتم التطرق من خلال دراستنا إلى دراسة حالة في بنك الخليج بولاية المسيلة حيث تطرقنا فيها إلى دراسة الجدوى الاقتصادية بكل تصنيفاتها ومنه قرار قبول المشروع أو رفضه وهذا ما يتم توضيحه جيدا في هذا الموضوع وأهم ما تم التوصل إليه من هذه الدراسة هو دقة وموضوعية دراسة الجدوى الاقتصادية تؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

كلمات مفتاحية: الجدوى الاقتصادية، المشروع الاستثماري، بنك الخليج، التكاليف،الأرباح.

تصنيفات JEL: G11، P45،G20،D24،D21.

Abstract:

This study contains a set of steps and stages, the purpose of which is to give a picture of The investment project before it begins, as the economic feasibility study is a comprehensive study that allows identifying the expected costs and profits. The economic feasibility study can also provide new solutions and alternatives that open stimulating opportunities for people with projects to present encouraging ideas and modifications that may It increases profits.

Through our study, we touched on a case study in Gulf Bank in the state of M'sila, where we touched on the economic feasibility study with all its classifications, including the decision to accept or reject the project, and this is what is well explained in this topic. The most important thing that was achieved from this study is the accuracy and objectivity of the economic feasibility study. Leads to making sound investment decisions.

Keywords: *economic feasibility, investment project, Gulf Bank, Costs, profits.*

Jel Classification Codes: *G11, P45,G20,D24,D21.*

[*] **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تشكل دراسات الجدوى الاقتصادية في الوقت الحالي إحدى الوسائل الهامة للتخطيط الاستراتيجي حيث تعتبر ذات أهمية كبرى في إتخاذ القرار الاستثماري مما أدى إلى ظهور علم يهتم بدراسة الجدوى الاقتصادية يضع الأسس والمبادئ السليمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية تحت ظروف تتصف بالمخاطرة وعدم التأكد حيث أن القرار التمويلي لايمكن اتخاذه إلا بعد القيام بخطوات دقيقة لأنه يتم الاعتماد عليها لقياس جودة المشروع وأهميته، فهي تعد نوعا من المعرفة المستقبلية بالمشروع منذ تبنيه كفكرة وحتى تحقيق العائد المراد منه .

حيث تعتبر المشاريع الاستثمارية عنصرا حيويا وفعال في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث أن أي زيادة في المشاريع الاستثمارية سوف تؤدي إلى تراجع معدلات البطالة وزيادة الناتج القومي.

ومن جهة أخرى رغم انتشار المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها، إلا أن التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدولة لم يتحقق، وهذا يرجع بالضرورة إلى المخاطر المرتبطة بالاستثمار وكذا بتمويله من طرف البنوك، وبناءا عليه يعمل مسيري المشاريع الاستثمارية قبل الشروع فيها بدراسة جدوى مشاريعهم باستعمال العديد من الطرق والمعايير بالإضافة إلى دراسات مالية وتقنية تقوم بها البنوك لتمويل المشاريع مقابل ضمانات وشروط محددة مسبقا.

كما تسعى الدولة لتوفير مختلف الظروف من أجل زيادة المشاريع وتوسيعها وهذا سعيا للتطور وتنمية اقتصادالبلد.ويعد موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية من أبرز الاهتمامات فقد أضحى من الأساسيات مهما كانت قيمة المشروع أو هدفه قبل اتخاذ أي خطوة لأن اتخاذ أي خطوة دون الإعداد المسبق لها ومعرفة نتائجها سواء كانت إيجابية أو سلبية تشكل تهديدات كثيرة للمشروع هذه التهديدات تلزم المستثمر التحضير جيدا للتصدي لها ويتم ذلك من خلال الاحاطة الكاملة بالمشروع من جميع مجالاته وتقديره بالارتكاز على تقييمات صحيحة قائمة على مبادئ منهجية حيث أن عملية التقييم ماهي إلا وسيلة لاستكشاف الخيارات المناسبة في إطار محتمل للايرادات والنفقات .

1.1.إشكالية البحث:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية؟

بناءاعلى الاشكالية المطروحة يتم صياغة الأسئلة الفرعية الآتية :

- كيف تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية في تنفيذ المشروع من عدمه؟
- ماهي الأسس التي يتم من خلالها تقسيم دراسات الجدوى الاقتصادية؟
- كيف يتم تقسيم المشاريع الاستثمارية؟

2.1.فرضيات البحث:

بغرض الإجابة عن الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- دراسة الجدوى الاقتصادية هي التي تفصل في قرار قيام المشروع أورفضه.
- يتم تقسيم دراسات الجدوى الاقتصاديةبالاعتماد على مجموعة من الأسس منها:على أساس القائم بالتحليل، من حيث مستوى التحليل.
- يتم تقسيم المشاريع الاستثمارية على أساس النشاط الاقتصادي.

3.1.أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة والتي تبرز في أن دراسة الجدوى الاقتصادية تعتبر من أكثر المواضيع التي تلاقي اهتمام كبير لأنها تساهم في عملية تقييم المشروعات الاستثمارية وبالتالي اتخاذ القرار الصائب وكذلك قدرتها على تشخيص حالة المشروع الاستثماري من كافة جوانبه وهو المشروع المراد الانطلاق فيه.

4.1.أهداف الدراسة:

- تبيان ضرورة القيام بدراسة الجدوى وإبراز منافعها كأساس لاتخاذ القرار الاستثماري الدقيق؛
- إبراز المبادئ المنتهجة في دراسة الجدوى الاقتصادية؛
- معرفة أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية وأهميتها في تبني المشروع أو رفضه.

5.1.منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة والوصول إلى نتائج اختبار الفرضيات، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض المفاهيم و تحليل المعلومات المتعلقة بمجال الدراسة.

6.1.الدراسات السابقة:

❖ **بن مسعود نصرالدين،** دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S.CI.BS ،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،تلمسان،2010.

ومن خلال هذه الدراسة تم إستخلاص النتائج التالية:

✓ ربحية المشروع تتوقف عن دور الدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها من خلال تقدير العوائد المحتملة من المشروع ومقارنتها بالتكاليف المحتملة.

✓ هناك مشاريع تحتاج تكاليف ضخمة مما يصعب استرجاعها،لذا فشل المشاريع يعرض أصحابها إلى خسائر ضخمة.

✓ من خلال الدراسة التطبيقية على شركة الاسمنت ببني صاف وجدنا أن هناك اهتمام بالدراسة التفصيلية وكذلك الدراسة التقنية للمشروع المراد إقامته.

❖ **بن حركو غنية،** واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر ،مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة العربي بن مهيدي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،أم البواقي،2011.

ومن خلال هذه الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

- ✓ تقام المشاريع الاستثمارية لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها تحقيق الكفاءة العالية في الأداء في إطار المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ تقييم المشاريع الاستثمارية يمكن أن يقوم بدور فعال ليس لخدمة إدارة المشروع فحسب، بل للكثير من الأطراف وخاصة المستثمرين الذين يسعون للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية عن طريق دراسة جدواها.

❖ **عزام عزمي مسعود أبو مغلي،** أثر تحليل السوق على جدوى إقامة المشروعات الاستثمارية الصغيرة :دراسة تحليلية على قطاع الخدمات في محافظة العاصمة عمان، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،كلية العلوم الإدارية والمالية،2007.

يمكن تركيز أهداف الدراسة الرئيسية في تحقيق الآتي:

- معرفة طبيعة العلاقة بين تحليل السوق وجدوى إقامة المشاريع الاستثمارية الصغيرة العاملة في قطاع الخدمات.

النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة هي كما يلي:

- ✓ تعتمد القرارات الرشيدة لإقامة المشروعات الاستثمارية الصغيرة وبشكل كبير على جودة المعلومات التي يتم جمعها خلال دراسة وتحليل السوق.
- ✓ إدراك المستثمرين لأهمية دراسات الجدوى وتطبيقها والأخذ بنتائجها يحد وبشكل كبير من المخاطر التي من الممكن أن تواجه المستثمر ،وكذلك توضح له الرؤية المستقبلية للمشروع .
- ✓ لا تتوفر في الأردن دراسات ميدانية تهتم بمشكلات أو أسباب فشل المشروعات الاستثمارية الصغيرة.
- ✓ تبين من خلال الدراسة إلى اتفاق آراء العينة على أهمية تحليل الموقع في اتخاذ قرار الاستثمار.

2. ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية:

تعد دراسات الجدوى الاقتصادية أحد فروع العلوم التجارية الحديثة والتي ترتبط بكل من علم الاقتصاد بفرعيه الخاص والعام وعلم الإدارة بمختلف تخصصاته والمحاسبة خاصة المحاسبة الإدارية والتكاليف.

1.2. مفهوم دراسة الجدوى الاقتصاديةوأهميتها:

تشكل دراسة الجدوى الاقتصادية السليمة الأمر الحاسم في إقامة المشروع الاستثماري وبالتالي التأكد من استمراريته وتوسيعه والتطوير من أدائه .

1.1.2. مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية:

هناك الكثير من التعاريف لدراسة الجدوى ومنه يمكن ذكر بعض التعاريف .

تعريف 01:هي مجموعة من الأنشطة والخطوات المتسلسلة والتي تشمل عدد من الدراسات والمعلومات التي توضح في التقرير النهائي بقرار إنشاء المشروع الاستثماري أو رفضه بغض النظر عن نوع المشروع.(شاكر، 1998، صفحة 17)

تعريف 02:يقصد بدراسة الجدوى الاقتصادية جملة الاختبارات والتقديرات يتم وضعها من أجل الفصل في صلاحية المشروع الاستثماري المبدئي وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ المتعلقة بتقديرات العوائد والتكاليف طول فترة العمر الافتراضي للمشروع(قويدري، 1997، صفحة 5)

2.1.2. أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية:

تتجلى الأهمية بالنسبة للأطراف الآتية:

- بالنسبة للفرد المستثمر: تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية وسيلة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم من خلال المساهمة في اختيار أفضل البدائل الاستثمارية كما أن دراسة الجدوى الاقتصادية تجنب المستثمر في الوقوع في المخاطر وتحمل الخسائر وضياع المبالغ الضخمة التي تخصص للمشروعات.(دياب ، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، 2006، الصفحات 25-26)
- بالنسبة للبنك: تسمح دراسة الجدوى الاقتصادية للبنك من التعرف على أحوال وأجواء المحيط الذي يعمل به المشروع من خلال البيانات المتوفرة كذلك يعتمد قرار البنوك والمؤسسات المالية عندما يتعلق الأمر بمنح القروض على دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة.
- بالنسبة للدولة: تواكب التقدم التكنولوجي في العديد من المجالات وتوفر البدائل والخيارات التكنولوجية المتطورة في أساليب وطرق الإنتاج لأن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حرصت على مسارعة هذه التطورات واختيار أحسنها.(خضر ، 1996، صفحة 26)

2.2. تصنيفات دراسات الجدوى:

يتضمن مفهوم دراسات الجدوى إلى كافة الدراسات للمشروع الاستثماري منذ استكشاف فرص الاستثمار حتى لحظة القرار النهائي بقبوله أو رفضه وفي إطار هذا المفهوم يمكن تقسيم دراسات الجدوى على النحو التالي:(أبو الفتوح، 2003، الصفحات 11-14)

1.2.2. من حيث القائم بالتحليل:

وفق هذا المعيار يمكن تقسيمها إلى دراسات الجدوى التمهيدية من خلال قيام بعض من الشركاء بدراسات الجدوى المبدئية لعدة أفكار يريدون تنفيذها كمرحلة أولية وتمهيد لتنفيذ الفكرة الاستثمارية أو عدم تنفيذها. (Meye, 2007, p. 31)

2.2.2. من حيث مستوى التحليل:

وفق هذا المعيار يمكن تقسيمها إلى دراسات الجدوى للمشروعات إلى دراسات الجدوى التمهيدية ودراسات الجدوى التفصيلية.

3.2. تعريف وتصنيف المشاريع الاستثمارية:

المشروع الاستثماري يمثل تجسيدا لمجموعة من الأفكار المدروسة والمختارة بدقة ويتم تقسيمه بناءا على مجموعة من الأسس أهمها أساس النشاط الاقتصادي.

1.3.2. تعريف المشاريع الاستثمارية:

- يمكن تعريفه كما يلي: أن المشروع الاستثماري هو اقتراح بتخصيص قيمة معينة من الموارد المحققة في الوقت الحالي، من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة و يمكن القول أن المشروع الاستثماري ماهو إلا تخطيط اقتصادي يتعين بدراسة مجموعة من الأفكار المقترحة وتنتهي هذه الدراسة بقبول الفكرة أو رفضها والمفاضلة بين هذه الأفكار.(Dayan, 2001, p. 138)

2.3.2. أنواع المشاريع الاستثمارية:

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية من حيث الأنشطة الاقتصادية إلى ما يلي:

- مشروعات النشاط الزراعي .
- مشروعات النشاط الصناعي.
- مشروعات نشاط الخدمات.(الوادي ، 2010، الصفحات 26-31)

3.3.2. أهمية المشاريع الاستثمارية:

للمشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة يمكن ذكرها كما يلي:

يشكل المشروع الاستثماري الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد وذلك لإحالته مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي وتبرز أهميته في:(NathalieTaverdet, 2006, p. 18)

- مدى مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- كونه يوفر عرض عمل للراغبين، ويقلل من حدة البطالة.
- يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات والتضخم.

4.2. الدراسات المالية والاقتصادية للمشاريع الاستثمارية:

هذه الدراسات هي عملية لكافة جوانب المشروع أو المشاريع المفتوحة من أجل الاستثمار والتي تكون في العديد من الأوقات دراسات مبدئية مفصلة.

تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري مايلي:

- **الدراسة القانونية:**تقييم موقف الدولة من المشروع المقترح للتعرف على التسهيلات التي يمكن أن تقدمها الدولة أو القيود التي يمكن أن تضعها على نشاطه، وتحديد أثر ذلك على كفاءة المشروع.
- **الدراسة التسويقية:**دراسة السوق المتوقعة وذلك بقصد التأكد من وجود سوق لمنتجات المشروع والتعرف على سياسات البيع الممكن إتباعها، ومن ثم تحديد مايترتب عليها من التزامات مالية.

- **الدراسة الفنية والهندسية:**تحدد كل احتياجات المشروع إبتداءا من اختيار موقعه المناسب ومن ثم التجهيزات والمعدات والمستلزمات الإنتاجية الأخرى التي يحتاج إليها.
- **معايير التقييم:**تتضمن استخدام معايير التقييم المختلفة لاحتساب الربحية للمشروع وجدواه والمفاضلة بين البدائل المختلفة، من دراسة الخطر الذي يتعرض له المشروع.
- **الدراسة المالية للمشروع الاستثماري:** يتم دراسة المشروع الاستثماري بدراسة مالية وذلك لما فيها من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر والبنك. (دياب، دراسة الجدوى الاقتصادية والإنمائية للمشاريع، 2007، صفحة 26)

5.2. تقييم المشاريع الاستثمارية:

إن عملية التقييم عبارة عن منهجية أو طريقة تستعمل من أجل معرفة المنافع والفوائد التي يمكن أن تتحقق من المشروع المتوقع.

1.5.2. مفهوم عملية تقييم المشروعات وأهدافها:

ترتكزعلى مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تقييم المشروع بشكل كفء يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

1.1.5.2. مفهوم عملية تقييم المشروعات:

يمكن تعريفها بأنها اختيار مشروع من البدائل المحتملة وذلك بناءا على أسس مختلفة بغرض تحقيق الأهداف المسطرة في ظل الظروف المحيطة وبالتالي فهي تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد(فنيط، 2006، الصفحات 6-7)

2.1.5.2. الأهداف المرجوة من عملية تقييم المشروعات:

يمكن استنتاج عدد من الأهداف المباشرة لعملية تقييم المشروعات وبصفة خاصة فإن لعملية تقييم المشروعات هدفين رئيسيين هما:

- توفير ما يلزم من معلومات لاتخاذ قرارات صحيحة بشأن العمليات أو السياسات أو الاستراتيجيات المرتبطة بالمشاريع الجارية أو المقبلة.
- تقديم أدلة إلى الجهات المعنية (للمانحين والشركاء وللفئات المستهدفة) تثبت فاعلية أداء المشروع ومطابقته للنتائج المخطط لها وللمتطلبات القانونية والمالية(السيسي، 2003، صفحة 26).

3. دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة:

يتم في هذا الإطار تقديم بنك الخليج بولاية المسيلة ودراسة حالة تمويل من طرف بنك الخليج بالولاية

1.3. تعريف بنك الخليج الجزائر (AGB)وكالة المسيلة:

تم تأسيس وكالة بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة في 2015/4/07وتضم حاليا 08 موظفين وكالة المسيلة تمثل أول بنك أجنبي خاص في الولاية، يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير، يعد المسؤول الأول عن الوكالة.

السياسات التي يتبعها بنك الخليج وكالة المسيلة في منح القرض:

حتى يقبل البنك عملية منح القرض لابد توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

1.1.3.تقديم ملف التمويل:

يشترط بنك الخليج وكالة المسيلة على العميل المتقدم بطلب التمويل تكوين ملف متضمن الوثائق التالية:

- **الوثائق القانونية:**تتضمن ما يلي:
  - طلب تمويل ممضي من قبل العميل يحتوي على كمية السلع المراد تمويلها.
  - نسخة من بطاقة الهوية وشهادة الإقامة للعميل.
  - نسخة من السجل التجاري.
  - بطاقة التسجيل الضريبي.
  - شهادة ممارسة النشاط.
  - نسخة من الوضعية القانونية في حالة الشخص المعنوي.
- **الوثائق المالية:** وتتضمن ما يلي:
  - كشف الحساب البنكي لـ 12 شهرا السابقة.
  - حالة الالتزامات البنكية.
  - الميزانيات المالية لثلاث سنوات الأخيرة من النشاط، مع لواحقها مؤشرة من قبل مديرية الضرائب وموافق عليها من قبل محافظ الحسابات في الحالة الشخصية المعنوية.
  - وضعية الحسابات الحالية.
  - استخراج شهادة من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل لا تتجاوز مدتها ثلاث أشهر.
  - دراسة تقنو اقتصادية مرفقة بجدول حسابات النتائج المتوقع لفترة معادلة لمدة التمويل الممنوح.
- **الوثائق التجارية:**تتضمن ما يلي:
  - فاتورة شكلية للعتاد باسم البنك.
  - عقد الملكية أو عقد الإيجار.

- قائمة عتاد الاستغلال.
- المشاريع والصفقات التي يتم إنجازها.
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- نسخة من قرار الاعتماد للنشاطات والمهن الحرة.
- الضمانات المقترحة.

2.1.3.دراسة طلب التمويل من قبل البنك:

بعد التحقق من صحة الوثائق المستلمة من العميل وعدم مخالفة الغرض من التمويل لمبادئ البنك، يقوم البنك بإبداء رأيه الأول من خلال الوثائق المرفقة بعد ذلك يقوم بإرسال ملف طلب التمويل إلى المديرية العامة مصلحة التمويل بحيث تقوم هي الأخرى بدراسة الملف ومن هنا نميز ثلاث حالات من دراسة التمويل:

- **تمويل الاستغلال:** يتم دراسة الملف في هذا النوع على المراحل التالية:
- **دراسة الوضعية المالية:**

يتم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة التمويل وذلك بالاعتماد على الوثائق المقدمة سلفا وتولي في هذه المرحلة الأهمية القصوى للوثائق التالية:

- الميزانية المالية.
- جدول حسابات النتائج.
- مخطط الخزينة التقديري.
- تقرير محافظ الحسابات التوضيحي للميزانيات المقدمة.

يتم من خلال هذه المرحلة استخراج المؤشرات والتطورات المالية تبعا للوثيقة المعتمد عليها.

- **الدراسةالاقتصادية:**

ترتكز الدراسة الاقتصادية في بنك الخليج للعميل طالب تمويل الاستغلال على نقطتين أساسيتين هما:

- دراسة تعاملات العميل مع الغير ونقصد بالغير كل من الزبائن والممولين، وذلك للتعرف على آجال التسديد الخاصة بالعميل.
- دراسة إستراتيجية تسويقية للعميل، وذلك بالتركيز على مدى اتساع الرقعة الجغرافية المغطاة من قبله.

- **تمويل الاستثمار:**

بعد تقديم الطلب وبعد استفاء العميل للشروط الأولية تتم دراسة ملف طالب العميل على النحو التالي:

- **دراسة الضمانات:**

في هذا النوع من التمويل تعد الضمانات المقترحة مهمة جدا في قرار التمويل إذ يجب توفر الشروط التالية:

في حالة التمويل بالصندوق يجب أن:

تغطي الضمانات مبلغ التمويل بنسبة 100%.

وأن تكون الضمانات مقومة على الأقل بنسبة 120% من مبلغ التمويل.

- **دراسة قابلية النجاح: يشمل هذا العنصر النقاط التالية:**

✓ دراسة الطلب الحالي والمتوقع على المنتجات خلال فترة التمويل.

✓ دراسة القدرات الإنتاجية ومدى توافقها مع متطلبات السوق.

✓ دراسة العرض المتواجد على نفس المنتجات أو منتجات بديلة لها.

✓ دراسة مدى حدة المنافسة في السوق.

إذا كان المنتج جديد يجب مراعاة بالإضافة إلى العناصر السابقة العناصر التالية:

✓ تعدد منتجات المؤسسة.

✓ سعر المنتجات المختلفة.

✓ توزيع نقاط البيع.

✓ وضعية التعاملات مع الزبائن والممولين.

- **الدراسة المالية للمؤسسة: وتتم وفق مرحلتين:**

✓ مرحلة إعداد الجداول المالية:تتمثل هذه المرحلة في حساب عدة بنود للوصول إلى جدول حسابات النتائج، مخطط التمويل وجدول تسديد التمويل.

✓ مرحلة تقييم وضعية المؤسسة:يتم ذلك من خلال حساب المؤشرات المخصصة انطلاقا من القوائم المالية للمؤسسة والمتمثل في الميزانية المالية وقوائم الدخل.

3.1.3.تقييم المخاطرة واتخاذ القرار:

بعد دراسة الملف من كل الجوانب المختلفة تأتي مرحلة تقييم المخاطر واتخاذ القرار وذلك على النحو التالي:

- تقييم المخاطرة: تتم هذه العملية على مستوى المديرية الفرعية لمعالجة المعلومات والتي من خلالها تعطي تقرير بدرجة المخاطرة المصاحبة للتمويل وكذا الحد الأقصى للتمويل المسموح به في درجات مخاطرة مختلفة والمتعلقة بالعميل المراد تمويله.
- قرار التمويل: ويأخذ قرار التمويل وفي كل الصيغ المختلفة الشكل التالي:
  - القرار المبدئي المقترح من الوكالة.
  - قرار قسم تمويل المؤسسات.
  - قرار لجنة التمويل.

ونميز هنا بين ثلاث حالات من القرار هي: القبول أو الرفض أو التأجيل.

4.1.3. دراسة حالة تمويل من طرف بنك الخليج وكالة المسيلة:

يتمثل المشروع في تقديم قرض لتمويل سلسلة مذابح الدواجن متوسط المدى 05سنوات بهامش ربح 08%بتكلفة تقدر بـ 118000000000دينار جزائري.

الجدول رقم(1): الميزانية المالية المختصرة للمشروع لخمس سنوات

السنة / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول الثابتة	13034900	116199000	102049000	87899000	73749000
الأصول المتداولة	83715000	151585000	225185000	306883000	397120000
قيم جاهزة	83715000	151585000	225185000	306883000	397120000
الأموال الدائمة	149144000	191443000	244970000	304446000	372276000
الأموال الخاصة	4646000	47545000	147672000	230748000	322178000
ديون قصيرة الأجل	64920000	76340000	82264000	90336000	98593000
المجموع	297779000	419369000	552419000	701665000	867989000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB،يوم 2021/02/15، مصلحة القروض.

1.4.1.3.التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

الجدول رقم(2): احتياجات رأس المال العامل للمشروع لخمس سنوات

السنة / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
احتياجات رأس المال العامل	18795000	75245000	142921000	216547000	298527000

المصدر:وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2021/02/15،مصلحة القروض.

بما أن قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل السنوات فهذا يعني أن الموارد المتداولة تغطي الالتزامات قصيرة الأجل.

2.4.1.3.التحليل بواسطة النسب المالية:

الجدول رقم(3): نسب السيولة للمشروع لخمس سنوات

السنة / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
السيولة العادية	20.19	29.58	38.09	54.64	50.78
السيولة السريعة	20.19	29.58	38.09	54.64	50.78

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2021/02/15،مصلحة القروض.

نستنتج من الجدول:

الشركة تتمتع بسيولة عالية، ومنه القدرة على مجابهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها.

الجدول رقم (4):نسب التمويل للمؤسسة لخمس سنوات

السنة / البيان	السنةالأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنةالخامسة
نسبة التمويل الدائم	1.14	1.04	1.95	3.46	5.04
نسبة التمويل الذاتي	0.03	0.6	1.44	2.62	4.36

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2021/02/15،مصلحة القروض.

يلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في جميع السنوات هذا معناه أن رأس المال العامل موجب، أما بالنسبة للتمويل الذاتي أو الخاص فهو في تزايد وهذا ما يعكس أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، وذلك عكس السنتين الأولى والثانية التي تعتمد فيها على الديون القصيرة.

5.1.3. الدراسة المالية للمشروع:

1.5.1.3. نسب المديونية:

الجدول رقم (5):نسب المديونية

السنة / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنةالخامسة
نسبة الاستقلالية	0.07	0.92	1.79	2.55	3.26
نسبة القدرة على السداد	0.30	0.28	0.25	0.22	0.20
نسبة القدرة على الاستدانة	0.43	0.39	0.33	0.29	0.26

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB،يوم 2021/02/15، مصلحة القروض.

نستنتج من الجدول:

نسبة القدرة على السداد متناقصة وأقل من الواحد خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية ديونها.

2.5.1.3. نسبة النشاط:

الجدول رقم (6): نسب النشاط

السنة / البيان	السنة الأولى	السنةالثانية	السنةالثالثة	السنةالرابعة	السنةالخامسة
معدل دوران إجمالي الأصول	0.70	0.59	0.51	0.45	0.40
دوران الأصول المتداولة	1.81	1.05	0.74	0.58	0.48
دوران الأصول الثابتة	1.16	0.37	1.64	2.02	2.58

المصدر:وثائق مقدمة من طرف بنك AGB،يوم 2021/02/15، مصلحة القروض.

من الجدول نستنتج:

إن نسبة دوران إجمالي الأصول تنخفض خلال سنوات الدراسة من 0.70إلى 0.40 هذا يعني أن الشركة تجمد نسبة من الأصول دون إشراكها في عملية الإنتاج.

كذلك فيما يخص نسبة دوران الأصول المتداولة والذي تنخفض قيمته من 1.81إلى 0.48 في السنة الأخيرة، وذلك راجع إلى تجميد السيولة في المؤسسة.

كذلك فيما يخص نسبة دوران الأصول الثابتة والتي ترتفع قيمتها من 1.16إلى 2.58 وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الأصول الثابتة في عملية الإنتاج أكثر من اعتمادها على الأصول المتداولة.

3.5.1.3. نسب المردودية:

الجدول رقم (7): نسب المردودية

السنة / البيان	السنةالأولى	السنةالثانية	السنةالثالثة	السنةالرابعة	السنةالخامسة
المردودية المالية	2.40	0.83	0.49	0.36	0.29
المردودية الاقتصادية	0.43	0.48	0.49	0.51	0.52

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2021/02/15،مصلحة القروض.

نستنتج من الجدول:

إن نسبة المردودية المالية التي تدعى معدل العائد الصافي، وفي هذه الحالة وبما أن قيمة هذه النسبة أقل من الواحد خلال سنوات الدراسة دون الأولى فذلك يدل على عدم فعالية المؤسسة في استخدام رؤوس الأموال الخاصة.

إن قيمة نسبة المردودية الاقتصادية خلال سنوات الدراسة نصف قيمة رقم الأعمال وهذا يعني وجود كفاءة في الإنتاج والتوزيع.

قرار البنك:

من الميزانية المالية المختصرة ومؤشرات التوازن المالي ونسب التمويل الدائم والخاص والسيولة العامة والمختصرة، يتبين أن المؤسسة في توازن مالي واستقلالية مالية تستطيع فيها الاقتراض.

4. الخاتمة:

إحتوت الدراسة على مجموعة من المحاور من خلال التطرق إلى الجانب العام لدراسة الجدوى الاقتصادية الذي يتضمن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية وأهميتها وكذلك تقسيماتها وكذلك دراسة المشاريع الاستثمارية من خلال معرفة مفهومها وأنواعها وأهميتها والتطرق إلى الدراسات المالية والاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.

وفي محور آخر تم التطرق إلى عملية تقييم المشروعات من خلال دراسة مفهومها وأهدافها أما المحور الأخير تم التطرق إلى الجزء التطبيقي والمتعلق بدراسة حالة بنك الخليج الجزائري لولاية المسيلة.

1.4. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى صحيحة: والتي تنص على أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي التي تفصل في قرار قيام المشروع أو رفضه وهذا ما تم تأكيده لأن دراسة الجدوى الاقتصادية تعني مجموعة من النشاطات

والخطوات المتتابعة والمكونة من عدد من المعلومات التي تبين في التقرير النهائي بقرار تبني المشروع الاستثماري أو رفضه مهما كان نوع المشروع.

الفرضية الثانية صحيحة: حيث يتم تقسيم دراسات الجدوى الاقتصادية بناءا على مجموعة من الأسس منها: على أساس القائم بالتحليل وتقسم إلى دراسة الجدوى التمهيدية ومن حيث مستوى التحليل تقسم إلى دراسة الجدوى التمهيدية والتفصيلية.

الفرضية الثالثة صحيحة حيث يتم تقسيم المشاريع الاستثمارية من حيث النشاط الاقتصادي إلى مشروعات النشاط الزراعي، مشروعات النشاط الصناعي، مشروعات نشاط الخدمات.

انطلاقا من الدراسة استطعنا أن نلخص جملة من النتائج يمكن ذكرها كما يلي :

2.4. نتائج الدراسة:

- دراسة الجدوى الاقتصادية هي منهج علمي لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة وهي ضرورية لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها وأنواعها .
- تمثل دراسة الجدوى النواة الأساسية نحو استمرارية ونجاح المشاريع الاستثمارية.
- دقة وموضوعية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية تؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري السليم.
- اختيار مشروع من المشاريع المطروحة وذلك على أساس أسس متباينة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في إطار الظروف المحيطة تسمى بعملية التقييم.
- من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على بنك الخليج ولاية المسيلة تبين لنا أن المؤسسة تقوم بمجموعة من الإجراءات لمنح القروض حيث أن الإدارة تسعى جاهدة لتوسيع نشاطها من خلال التنويع في الثروة الممنوحة وذلك بالالتزام بالإجراءات الإدارية لضمان السير الحسن لعملية الإقراض.
- بنك الخليج لولاية المسيلة يتوسع في نشاطه من خلال المعلومات المقدمة من طرفه ومراقبة القروض ومعايير منحها وكذلك إجراءات التمويل .

3.4. الاقتراحات:

من أجل ترقية عملية الاستثمار والنهوض بالاقتصاد ومواكبته للتغيرات يجب الأخذ بجملة من الاقتراحات نذكرها فيما يلي :

- تشجيع الاستثمارات الفعالة وتقديم التسهيلات كالامتيازات الإدارية والجبائية.
- التسهيل في إعطاء القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

5. قائمة المراجع:

- صلاح الدين السيسي. (2003). دراسات الجدوى وتقييم المشاريع. مصر: دار الفكر العربي.
- علي محمد وآخرون خضر . (1996). أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية (الإصدار الطبعة 1). ليبيا: منشورات جامعة عمر المختار.
- محمد دياب . (2006). دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع (الإصدار الأولى). بيروت: دار المنهل اللبناني.
- محمد دياب. (2007). دراسة الجدوى الاقتصادية والإنمائية للمشاريع. بيروت: دار النهى اللبناني.

- محمود حسين آخرون الوادي . (2010). دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- نبيل شاكر . (1998). إعداد الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة. مصر : مكتبة عين الشمس.
- يحي عبد الغني أبو الفتوح. (2003). أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات (بيئية –تسويقية –مالية). مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر .
- سفيان فنيط. (2006). التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير . قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة.
- محمد قويدري. (1997). أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثماري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي. الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
- Dayan, A. (2001). *Manuel de gestion.* paris: Edition Fllipses.
- Meye, F. O. (2007). *évaluation de la rentabilité des projets d'investissement.* paris: édition L'Harmattan.
- NathalieTaverdet. (2006). *Guide du choix d'investissement.* france: édition d'organisation.